

وظائف الكلام الجديد

إن الوظائف الرئيسية التي يمارسها علم الكلام تمثل - وفق ملاحظات جملة من الباحثين^(١) في أمور ثلاثة:

- أ. محاولة شرح و تبيين المفاهيم الاعتقادية بالصورة المناسبة القادرة على احتواء و استيعاب المضمنون إلى أبعد الحدود و نقله بأمانة و دقة، و بالتالي تحجيم و تقليل الأخطاء و الاشتباكات التي يمكن أن يسببها سوء أو قصور الخطاب و العرض الكلامي، و يأتي هنا دور تحديد المصطلح السليم الذي يبعد عن حدوث التداخلات و الاختلالات بحيث يعكس بوضوح ما يريد أن يحكى عنه بأقلّ قدر ممكن من الانفلاش و التضييق.
- ب. محاولة إثبات المفاهيم الاعتقادية و إقامة الأدلة و البراهين عليها من خلال توظيف مختلف أنواع الإثبات المنطقية و المعتبرة قياساً و استقراءً و... على المستوى العقلي أو النصي أو التاريخي أو التجربى أو...
- ج. محاولة رد و دفع الاشكالات و الشبهات الموجهة إلى المعتقدات الدينية والمذهبية.

يعتقد هؤلاء الباحثون أنه لو قبلنا بعلم الكلام الجديد أو رفضناه فإن

الوظائف المتوجّهة على علم الكلام اليوم هي نفسها الوظائف التقليدية
الثلاث المتقدمة.

هذا التوصيف أو تلك التوصية كأنها تفترض مسبقاً انتهاء علم الكلام
من البناء الاعتقادي و من ثم هو يقوم أو يجب أن يقوم بتبيينه أو إقامة
الدليل عليه أو الدفاع عنه بردّ الانتقادات الموجّهة إليه، وهذا يستدعي أن
يكون ثبوت المعتقد الديني أو المذهبى لدى العقل الكلامي أمراً مفروغاً عنه،
و يُراد لعلم الكلام أن يعرضه أو يبرهن عليه للآخر، وهذا يتطلّب معرفياً
أن تكون قد هيئنا ما يجّهز لعلم الكلام هذه المعتقدات ليقوم بدور خدمتها،
لأن المتكلّم إذا خرج بنتيجةٍ تعارض المعتقد المذهبى مثلاً فإنه سيخرج عن
دائرة الكلام؛ أي عن دائرة الأنا إلى دائرة الآخر.

بالتالي س يتم اعتباره خارجاً عن حريم علم الكلام؛ لأن هذا العلم قد
افتراض فيه شيءٌ من الالتزام والتعهد، وهذا خللٌ منهجيٌ علمياً لأن أهمَّ
خصيصةٍ من خصائص العلمية اليوم هي خصيصة الموضوعية و إقصاء
الاستطارات الذاتية و الفتوية على الموضوع مادة البحث.

فما لم يكن هناك علمٌ سابقٌ على علم الكلام قادرٌ على تأمين المبادئ
التصديقية له بما في ذلك المعتقد نفسه الذي يدافع عنه علم الكلام - و فرض
علمٌ كهذا لا يخلو من مشكلات - فإن الكلام سوف يفقد المصداقية المعرفية
التي يراد له أن يتمتّع بها، لا بمعنى إقحام الدوافع الذاتية للباحث في حكمها
على بحثه بما لا تجد مبرراً صحيحاً له، بل بمعنى أنَّ البنية الداخلية للعلم نفسه إذا
أريد له أن يكون ديناميكياً تتطلّب عدم افتراض قبيليات لم يجر تأمينها من قبل.

بالتالي فتح بحاجةٍ إلى كلام ديني ليس غرضه - من ناحية علمية صرفة لا دينية - الدفاع عن الدين غرضه البحث حول الدين.

هذا التعديل في وظيفة علم الكلام يمكنه أن يؤمّن له:

أ. ديناميكية فعالة ناتجة عن إفساح المجال للتعددية الفكرية في النطاق الكلامي، و بالتالي إفساح المجال لتقبل أي تطوير جوهري، لأن تكثير الخطوط الحمراء من الناحية العلمية يضر بتقدم العلم تقدماً ملحوظاً.

ب. توسيع نطاق الأنا العلمي الأمر الذي يفعّل من النقد الذاتي البناء لأن الباحث لم يعد بحاجة إلى تقمص شخصية أخرى عندما يريد نقد الكلام الإسلامي أو اليهودي أو...، أمّا علم الكلام بشكله الحالي فإنه يضيق من مساحة النقد الذاتي إذ يفترض أن قسماً كبيراً من عمليات النقد هي عمليات خارجية أي من الخارج لأنها تنتقد الدين أو المذهب لا داخلية، وهذا قد يفقد علم الكلام في تركيبته الداخلية فرصة للنقد الذاتي والتنقل بين الأفكار بحرية أكبر نتيجةً لذلك، الأمر الذي صار ضرورةً لنموّ أي علمٍ.

المثال التقريري الذي يمكن توضيحه هنا لتأكيد هذه الفكرة هو المسائل الجزئية الكلامية التي وقع اختلافُ كبيرٍ بين المتكلمين فيها؛ فثلاً مسألة البدن الذي يرافق الإنسان في عالم البرزخ هل هو بدنٌ جسماني أو مثالي... في علم الكلام الشيعي لا يشعر المتكلمون بأنَّ الذي يرفض مقولتهم في هذه المسألة خارجٌ عن علم الكلام الشيعي بل يرونـه متكلّماً شيعياً أي هو متخصص في علم الكلام الشيعي.

أما إذا دخلت المسألة حيز المسائل الجوهرية و الأساسية كمسألة

الإمامية بعد الرسول ﷺ فإن النتائج التي يخرج بها المتكلّم تجعله مصنفًا على جهةٍ دون أخرى، و بالتالي فهو خارجٌ عن إطار الكلام الشيعي؛ لأن تشيع المتكلّم كأنه جزءٌ دخيلٌ في قوله كمتكلّم شيعي أي كأحد علماء علم الكلام الشيعي، أمّا في الطب فالقضية ليست كذلك؛ فإيمان الطبيب بأيّ فكرةٍ لا يصنّفه إلّا في حدود كونه مؤمناً بهذا الاتجاه الفكري لا أكثر.

من هنا فإذا أريد لعلم الكلام الجديد أن يتتجاوز عقبة الاستقطابات و التطويق التي ابتليت بها المذاهب والمدارس الكلامية عليه أن يجري تعديلاً أساسياً - فيما أظن - في التوظيفات التي يراد استخدام علم الكلام فيها عبر تحويله من علم ملتزم مدافع إلى علم باحثٍ محققٍ من دون أن يلزمنا ذلك رفع اليد عن دينٍ أو مذهبٍ ما، فالحديث هنا يدور حول غو علمٍ لا خدمة دينٍ وإن كان غو هذا العلم على المدى البعيد يصبّ في خدمة الدين لا محالة. إن الواقع التاريخي لعلم الكلام يدلّل بوضوح على أن هذا العلم قد اكتسب صبغةً ذرائعيّةً واتخذ لنفسه موقعيةً دفاعيّةً، وليس معنى ذلك هو أنَّ القضايا الكلامية هي بحد ذاتها قضايا ذرائعيّة غير قابلة للمحاكمة بمعزلٍ عن هذه الترعة و هذه الترعة و هذه الهدافـة، فإنَّ القضايا الكلامية هي كأي قضايا ذات طابع علمي، إنما المسألة هي في المسير الذي اتخذه المتكلّمون عبر التاريخ و الذين لا يمكننا فصلهم تاريخياً عن القضايا و المعادلات الكلامية.

هذا يعني أنَّ القول بأن علم الكلام لم يكن علمًا دفاعيًّا ملتزماً هو قولٌ يحاول في قراءةٍ تاريخيةٍ واحدةٍ أن يفصل بين القضايا المنتجة وبين وسائل

الإنتاج التي تتمثل في المتكلمين أنفسهم، إنَّ هذا الفصل هو مفارقةٌ منهجيةٌ؛ فنحن نتكلّم عن الكلام كظاهرةٍ تاريخيةٍ وليس عن القضايا الكلامية مجرّدةً عن أي ملابسات.

نعم يمكن تحرير هذه القضايا عن هذا الطابع وهذا يعني أنَّ الدراسات الكلامية ليست لصيقةً بالمنهج الذرائي الملزם، و بالتالي فلا يعني الخروج من هذا الإطار الاهادي - الذي التصق تاربخياً لا واقعياً و علمياً بعلم الكلام واستبداله بإطار آخر من دون أن يؤدي ذلك إلى نوعٍ من إفراط هذا العلم من محتواه أو إجراء تبديل جوهري فيه - تشويهاً لهذا العلم.

لقد كان يرجى بعد عملية فلسفة الكلام - أي جعله فلسفياً - و التي حصلت على يد نصير الدين الطوسي أن يحدث هذا الأمر، و لعل بعض آثار هذا الحدث قد تجلّت في علم الكلام و هو أمر يحتاج إلى دراسة؛ فهل كان هذا الاندماج لصالح الكلام وكيف؟

لكن من المؤكّد أن علم الكلام لم يستطع أن يتحلّ بالاستقلالية العلمية التامة بل كان - كعلم الفلسفة - يعيش قلق التوافق مع النص، و من هنا توجّه الدعوة إلى إنشاء الكلام الفلسفي^(١) بغية تحقيق فرصٍ نوّأ أكبر لهذا

١. يراجع بقصد هذا المصطلح و تاریخه الغربي الدراسة التي قدمها الدكتور محمد لغناوى الباحث الأميركي الإسلامي، تحت عنوان "العلامة الطباطبائی و الكلام الفلسفي الغربي المعاصر" و هي دراسة ملحقة بكتاب رسالة التشيع في العالم المعاصر، مصدر سابق، و اظر بالخصوص ص ٥٠٩ - ٥١١، و انظر بقصد المصطلح نفسه مقدمة المترجم لكتاب «كلام فلسي» إبراهيم سلطانی و أحمد نراقی ص ٧.

الإنتاج التي تتمثل في المتكلمين أنفسهم، إنّ هذا الفصل هو مفارقةٌ منهجيةٌ؛ فنحن نتكلّم عن الكلام كظاهرةٍ تاريخيةٍ وليس عن القضايا الكلامية مجرّدةً عن أي ملابسات.

نعم يمكن تحرير هذه القضايا عن هذا الطابع وهذا يعني أنّ الدراسات الكلامية ليست لصيقةً بالمنهج الذرائي الملزם، و بالتالي فلا يعني الخروج من هذا الإطار الاهادي - الذي التصق تاريخياً لا واقعياً و علمياً بعلم الكلام واستبداله بإطار آخر من دون أن يؤدي ذلك إلى نوعٍ من إفراط هذا العلم من محتواه أو إجراء تبديل جوهري فيه - تشويهاً لهذا العلم.

لقد كان يرجى بعد عملية فلسفة الكلام - أي جعله فلسفياً - و التي حصلت على يد نصير الدين الطوسي أن يحدث هذا الأمر، و لعل بعض آثار هذا الحدث قد تجلّت في علم الكلام و هو أمر يحتاج إلى دراسة؛ فهل كان هذا الاندماج لصالح الكلام وكيف؟

لكن من المؤكّد أن علم الكلام لم يستطع أن يتحلّ بالاستقلالية العلمية التامة بل كان - كعلم الفلسفة - يعيش قلق التوافق مع النص، و من هنا توجّه الدعوة إلى إنشاء الكلام الفلسفي^(١) بغية تحقيق فرصٍ نوّأ أكبر لهذا

١. يراجع بقصد هذا المصطلح و تاريخه الغربي الدراسة التي قدمها الدكتور محمد لغناوى الباحث الأميركي الإسلامي، تحت عنوان "العلامة الطباطبائي و الكلام الفلسي الغربي المعاصر" و هي دراسة ملحقة بكتاب رسالة التشيع في العالم المعاصر، مصدر سابق، و اظر بالخصوص ص ٥٠٩ - ٥١١، و انظر بقصد المصطلح نفسه مقدمة المترجم لكتاب «كلام فلسي» إبراهيم سلطاني وأحمد نراقى ص ٧.

